Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

إيرلندا الشمالية في ظل الحكم البريطاني المباشر (1972 – 1989) (الصراع السياسي والعنف الطائفي)

أ. م. د. كفاح كريم سلمان
الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، بغداد، العراق
الكاتب المسؤول: kefah_alsaadi@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لفترة الحكم البريطاني المباشر في إيرلندا الشمالية بين عامي 1972 و1989، وهي الحقبة التي مثّلت منعطفًا حاسمًا في مسار الصراع الإيرلندي–البريطاني. يبدأ البحث بتمهيد تاريخي يوضح جذور الأزمة من خلال استعراض عملية تقسيم إيرلندا بموجب قانون إيرلندا الشمالية لعام 1920، وما نتج عنه من إنشاء إقليم ألستر المكوَّن من ست مقاطعات، مرورًا بالتطورات الدستورية التي سبقت انهيار مؤسسات الحكم الذاتي. كما يتناول تدخل القوات البريطانية عام 1969 على خلفية تصاعد الاضطرابات، وصولًا إلى سقوط برلمان ستورمونت وإلحاق شؤون الإقليم مباشرة بويستمنستر عام 1972.

في المبحث الأول، يعالج البحث التطورات الدستورية التي رافقت فرض الحكم المباشر، مع تحليل الإطار القانوني والسياسي لهذه المرحلة، وأثره على العلاقة بين إيرلندا الشمالية والحكومة المركزية البريطانية. أما المبحث الثاني، فيركز على النشاط السياسي والعسكري للجيش الجمهوري الإيرلندي خلال الفترة، متناولا أهدافه الاستراتيجية، وأساليبه العملياتية، ودوره في تصعيد المواجهة مع السلطات البريطانية. وفي المبحث الثالث، يستعرض البحث السياسات والإجراءات الأمنية والعسكرية التي تبنتها بريطانيا لمواجهة أعمال العنف، بما في ذلك التشريعات الاستثنائية، وانتشار القوات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، مع تقييم لمدى فعاليتها وانعكاساتها على ديناميات الصراع.

خلص البحث إلى أن فترة الحكم المباشر لم تنجح في إنهاء النزاع المسلح أو تحقيق الاستقرار السياسي، لكنها أسهمت في إعادة صياغة المشهد السياسي والأمني في إيرلندا الشمالية، ومهدت –على الرغم من إخفاقاتها– لمرحلة جديدة من المفاوضات ومحاولات التسوية التي برزت لاحقًا في التسعينيات.

الكلمات المفتاحية: الموقف الدستوري, النشاط السياسي والعسكري, العنف, الإجراءات الأمنية

تأريخ الاستلام: 22-9-2025 تأريخ القبول: 12-1-2026 تأريخ النشر: 1-6-2026

Northern Ireland Under Direct British Rule (1972–1990) (Political Conflict and Sectarian Violence)

Asst. Prof. Dr. Kifah Kareem Salman

Mustansiriyah University, College of Arts, Baghdad, Iraq

Corresponding author : kefah_alsaadi@yahoo.com

Abstract

This research analyzes the period of direct British rule in Northern Ireland (1972–1989), a critical turning point in the Anglo-Irish conflict. It begins with the historical and constitutional background leading to the suspension of Stormont in 1972, then examines three main dimensions: the constitutional framework of direct rule, the political and military activities of the Irish Republican Army, and the British security and military responses. The study concludes that direct rule neither ended the armed conflict nor secured political stability, but it reshaped the political and security

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

landscape and indirectly paved the way for peace negotiations in the 1990s.
Keywords: Constitutional Position, Political and Military Activity, Violence, Security Measures.

Received: 22-9-2025 **Accepted: 12-1-2026** **Published: 1-6-2026**

المقدمة

تكتسب دراسة إيرلندا الشمالية في ظل الحكم البريطاني المباشر (1972–1989) أهمية خاصة نتيجة للتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها تلك الفترة في إيرلندا الشمالية والتحولات الجوهرية في أنماط الحكم وأدوات إدارة الأزمة. إذ أسفر تعليق عمل برلمان ستورمونت وإلغاء مؤسسات الحكم الذاتي عن إعادة تشكيل الإطار الدستوري والسياسي، وربط القرار السيادي مباشرة بالمؤسسات المركزية في ويستمنستر. كما تميزت هذه الحقبة بتصاعد حدة العنف السياسي، وتنامي دور الفاعلين المسلحين، وفي مقدمتهم الجيش الجمهوري الإيرلندي، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى تبني استراتيجيات أمنية وعسكرية معقدة تتراوح بين التشريعات الطارئة والتدخلات الميدانية المكثفة. ومن هنا، فإن تحليل هذه المرحلة يتيح مقاربة معمقة لفهم آليات صنع القرار البريطاني في مواجهة النزاعات الداخلية، ودراسة أثرها على مسار الصراع وبنية النظام السياسي في إيرلندا الشمالية.

يركز هذا البحث على دراسة شاملة لمرحلة الحكم البريطاني المباشر في إيرلندا الشمالية بين عامي 1972 و1989، وهي الفترة التي مثّلت نقطة تحول حاسمة في مسار الصراع الإيرلندي–البريطاني. يبدأ البحث بتمهيد تاريخي يتناول الخلفيات البنيوية والسياسية لتقسيم إيرلندا بموجب قانون إيرلندا الشمالية لعام 1920، وما ترتب عليه من إنشاء إقليم أليستر المكوَّن من ست مقاطعات، ثم يتتبع التطور الدستوري وصولًا إلى تدخل القوات البريطانية عام 1969، وما تبعه من انهيار مؤسسات الحكم الذاتي وإلحاق إدارة الإقليم مباشرة بويستمنستر. يتناول المبحث الأول الإطار الدستوري والسياسي الذي صاحب فرض الحكم المباشر،، بينما يدرس المبحث الثاني النشاط السياسي والعسكري للجيش الجمهوري الإيرلندي. أما المبحث الثالث فيحلل السياسات الأمنية والعسكرية التي اعتمدتها بريطانيا، بما في ذلك التشريعات الاستثنائية، وانتشار القوات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، مع تقييم انعكاساتها على ديناميات الصراع ومسار التسوية لاحقًا

اعتمد هذا البحث على العديد من المصادر الأولية والثانوية، التي تتناول فترة الحكم البريطاني المباشر في إيرلندا الشمالية. فعلى صعيد الدراسات المتخصصة في الشأن العسكري والأمني، يُعد كتاب Big in the Middle: The Army in Northern Hamill, D. Ireland، 1985) مرجعًا أساسيًا لفهم طبيعة الانتشار العسكري البريطاني واستراتيجياته الميدانية، إذ يقدم رؤية تحليلية من داخل المؤسسة العسكرية حول إدارة العمليات في في إيرلندا الشمالية . وفي السياق نفسه، يضيف كتاب The Professional IRA)Bishop,P. and Mallie,E.، 1988) منظورًا مكملًا من خلال دراسة تنظيم الجيش الجمهوري الإيرلندي، وبنيته العملياتية، وأساليب تكيفه مع السياسات الأمنية البريطانية. أما كتاب Behind the Line: The Story of the IRA and the Loyalist Grease Fire)Brain,R.، 1995) فيجمع بين التحليل الميداني والسرد التاريخي لتطور أجنحة الصراع المسلح من الجانبين الجمهوري والموالٍ، وهو ما يعزز فهم ديناميات العنف المتبادل.

من جهة أخرى، توفر المصادر الأكاديمية العامة مثل (Mastering Modern Low,N. World History، 1987) خلفية سياقية لفهم الإطار الدولي والسياسي الذي اندرج فيه النزاع الإيرلندي، بينما يركز كتاب The Uncivil War: Ireland Omalley,P. Today, Belfast) على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

للصراع، . كما يشكل كتاب Googan,T. Peace)'Troubles: Ireland s Ordeal and Search for، 1995) إضافة نوعية من حيث الربط بين المسار التاريخي للأزمة ومحاولات الوصول إلى تسوية سياسية.

فيما يتعلق بالمصادر الأولية، يكتسب الأرشيف الوطني البريطاني أهمية خاصة لكونه يضم وثائق حكومية ومراسلات رسمية تعكس آليات صنع القرار في لندن،لإدارة الأزمة ، وتأتي مذكرات فاون كنر لتضيف بعدًا شخصيًا–سياسيًا، إذ تكشف عن الرؤية الذاتية لصانع القرار البريطاني تجاه الأحداث في هذه الفترة. أما صحيفة An Phoblacht، الناطقة باسم الجيش الجمهوري الإيرلندي، فتُعد مصدرًا أوليًا بالغ الأهمية لفهم الخطاب السياسي والدعائي للجمهوريين .

التمهيد

أقر البرلمان البريطاني في عام 1920 "قانون حكومة إيرلندا" الذي نص على منح "إيرلندا الشمالية" أو ما يسمى بإقليم الستر Ulster حكمًا ذاتيًا، وهو إقليم مكون من تسع مقاطعات شمال إيرلندا ذات أغلبية بروتستانتية، وقد أعطى "قانون حكومة إيرلندا" دستورًا خاصًا بإيرلندا الشمالية ومجلسًا تنفيذيًا وتشريعيًا (ستورمونت) Stormont، للتصرف في المسائل التي تحيلها الحكومة المركزية في لندن، مع بقاء السلطة العليا بيد برلمان المملكة المتحدة (ويستمنستر). (Cross, 1969, p. 166)

اجتمع برلمان إيرلندا الشمالية في ستورمونت وهي إحدى ضواحي بلفاست في إيرلندا الشمالية في عام 1921، وقد خرج الشين فين والحزب القومي باثني عشر مقعدًا للكاثوليك، بينما حصل الاتحاديون البروتستات على أربعين مقعدًا، طبقًا لنسبة البروتستانت إلى الكاثوليك في إيرلندا الشمالية، وفي أول اجتماع لبرلمان إيرلندا الشمالية، حضر جميع النواب الاتحاديين الأربعين، بينما لم يحضر من الجمهوريين أحد مما يدل على رفض واضح للقوميين الكاثوليك للحكم الدستوري. (الشمري، 2018، صفحة 101)

ومنذ عام 1921، ظل الحزب الاتحادي البروتستانتي مهيمنًا على برلمان إيرلندا الشمالية (ستورمونت)، وفي كل انتخابات يخرج بأغلبية ساحقة، وعلى أثر ذلك شهدت إيرلندا الشمالية صراعًا سياسيًا وعنفًا طائفيًا على نطاق واسع بين مكونات المجتمع المنقسم بين الإيرلنديين الاتحاديين البروتستانت الداعين إلى الاتحاد مع بريطانيا وبين الإيرلنديين القوميين الكاثوليك الساعين إلى الانفصال عن بريطانيا والانضمام إلى جمهورية إيرلندا، ونتج عن هذا الانقسام هيمنة الاتحاديين على السلطة السياسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنهم كانوا يشكلون الأغلبية وبعد أن رسخوا حقهم ضمن المملكة المتحدة في قانون إيرلندا الشمالية الذي نص على التصويت بالأغلبية كشرط للانفصال عن المملكة المتحدة (Arthur, 2000, pp. 150-151)، ونتيجة لذلك عانى القوميون الكاثوليك من التهميش والإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي كان له رد فعل قوي سياسيًا واجتماعيًا لدى القوميون الكاثوليك وتمثل بالقيام بحملة الحقوق المدنية في الستينيات من القرن المنصرم مطالبًا بإصلاح الانتخابات واسترجاع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعد أن أُبعدوا عن الوظائف والعمل السياسي، وأدى ذلك في النهاية إلى احتجاجات أخذت شكل مسيرات واسعة اجتاحت شوارع إيرلندا الشمالية عام 1969، اضطرت معها بريطانيا إلى التدخل عسكريًا وإرسال قواتها إلى إيرلندا الشمالية. (سلمان، 2011، الصفحات 175-183)

من جانب آخر انشق الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA)على نفسه، وتم تشكيل الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRAفي كانون الأول 1969 الذي اتخذ الكفاح المسلح هدفًا له، معلنين تبعيتهم إلى جمهورية إيرلندا ورافضين الاعتراف بقرار مؤتمر الحركة الجمهورية الإيرلندية الذي يقضي بالاعتراف ببرلمان المقاطعات الستة (ستورمونت) الذي أوجده البريطانيون.(سلمان، 2011، الصفحات 189-196)

اتخذ الصراع في إيرلندا الشمالية أشكالًا مختلفة منها، ما كان سياسيًا تبنته الأحزاب المختلفة على الجانبين الاتحادي البروتستانتي والقومي الكاثوليكي والتي اتخذ بعضها الطابع العسكري متمثل بتشكيل قوات شبه عسكرية على الجانبين، فكان هناك قوة متطوعي الستر UFF ومنظمة الدفاع الستر UDA على الجانب الاتحادي البروتستانتي.

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

أما الجانب القومي الكاثوليكي، فكان الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت،PIRA هو من اتخذ على عاتقه الكفاح المسلح ضد ما عدّهُ احتلالًا للمقاطعات الإيرلندية الستة وطالب بدمجها مع جمهورية إيرلندا.(سلمان، 2011، صفحة 189)

على الجانب السياسي، كان حزب الستر الاتحادي UUP والحزب الديمقراطي الاتحادي DUP، أبرز الأحزاب السياسية البروتستانية، فضلًا عن أحزاب ومنظمات بروتستانتية أخرى، كالمنظمة الأورنجية المدافعة عن حقوق البروتستانت السياسية والدينية، أما الأحزاب القومية الكاثولوليكية فكان حزب الشين فين SF وذراعه العسكري الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SDLP أهمها، والتي أخذت على عاتقها مواصلة الجهود الرامية إلى الانفصال عن بريطانيا والاتحاد مع جمهورية إيرلندا. (Allister, 1977, p. 22)

على أثر المسيرات التي قام بها الكاثوليك في إطار حملة الحقوق المدنية والمسيرات المضادة التي قام بها البروتستانت، (1968-1969) اندلعت أعمال شغب كبيرة، وتصاعدت وتيرة العنف فسارعت الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة برئاسة اللورد كاميرون Lord Gameron للتحقيق في أعمال العنف في 3 آذار 1969، وقدمت اللجنة تقريرها في 12 أيلول 1969، أكدت فيه أن تذمر الكاثوليك والاضطرابات التي نجمت عنه راجع إلى مشاكل متمثلة في التفرقة في المعاملة والنظر إلى مقاطعات بأكملها من مواطني إيرلندا الشمالية كمواطنين من الدرجة الثانية،وأن الذنب في ذلك يقع على عاتق أجهزة الحكم المحلية، بسبب المجالس البلدية التي يسيطر عليها البروتستانت، لذا فالتقرير حاول أن يعرض الصراع الإيرلندي الذي كانت نظرت إليه بريطانيا على أنه "مشكلة قانون ونظام"، إلا أن أسبابه اجتماعية صرفة لا سياسية أو اقتصادية أو قومية، ولم يلقَ التقرير أذنًا صاغية لدى الحكومة البريطانية، فأدى ذلك إلى تصاعد المظاهرات والمصادمات المسلحة باندلاع أعمال شغب واسعة في آب 1969، لم تتمكن معها شرطه الستر الملكية RUC من السيطرة عليها، مما أستدعى تدخل الجيش البريطاني ودخوله إلى إيرلندا الشمالية في لندنديري في 14 آب 1969. (Hamill, 1985, p. 25)

تفاقم خطورة الوضع الأمني في إيرلندا الشمالية بعد انتقال الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRA إلى الهجوم.(Brain, 1995, pp. 100-101)بتصعيد عملياتهم الهجومية، فتصاعدت وتيرة العنف في تموز 1971، بالمقابل صعدّت حكومة إيرلندا الشمالية عنفها الخاص بها، ولجأت إلى التوسع بشكل خطير في عمليات الاعتقال التي لم تحدَّ من العنف، وبالمقابل قام البروتستانت يدفعهم الخوف من نشاطات الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA الأخيرة إلى تشكيل رابطة الدفاع عن الستر UDA في أيلول 1971 من الطبقة العاملة البروتستانية وكان تنظيمها عسكريًا بحتًا، وانتقلت معها إيرلندا الشمالية إلى مرحلة الحملات المنظمة للاغتيال الطائفي. (Bruce, 1992, pp. 52-55)

وأصبح رأي الحكومة البريطانية برئاسة أدوارد هيت Edward Heath(19حزيران 1970 – 4أيار 1974)، يتسم بعدم الثقة في قدرة نظام الحكم في ستورمونت على استعادة الأمن والنظام (British National Archives, 1972)ذلك النظام الذي عدّت بريطانيا نفسها مسؤولة عن تطبيق القانون والنظام في إيرلندا الشمالية، وأن أي محاولة للانفصال أو معارضة السلطة فيها وتغيير الواقع السياسي، لا تخرج عن كونها أعمال خارجة عن القانون وتهدد النظام العام، لذلك يجب استخدام قوات الشرطة وأجهزة الأمن، وعلى شرطة الستر الملكية RUC التصدي لمثيري العنف من كلا الطرفين البروتستانتي والكاثوليكي، ورأت بريطانيا أن الحل في ذلك يكون عن طريق تفويض لسلطة Devolution من برلمان ويستمنستر إلى برلمان ستورمونت، بشرط أن يكون مقبولًا من قبل بروتستانت إيرلندا الشمالية، الذين ظلت يدهم هي العليا لأكثر من نصف قرن، وللكاثوليك أيضًا الذين كانوا يطالبون بدور رئيسي في حكم إيرلندا الشمالية، أما بالنسبة للجمهوريين المعتدلين الذي كانوا محاربون من قبل مسلحي البروتستانت فإن حل مشكلة إيرلندا الشمالية والتوصل إلى عملية تفويض السلطة، لا يمكن قيامها إلا بالفصل بين مسألة الأمن والمسألة الدستورية، مما يثير ردود فعل متسمة بالعنف على جانب الطرفين البروتستانتي والكاثوليكي، لأن ذلك سيقيد من حرية الحركة السياسية لديهم، الأمر الذي يعدّونه من المحظورات السياسية التي لا يقبلون بها. (Fulkener, 1978, p. 131)

الموقف الدستوري البريطاني تجاه إيرلندا الشمالية :

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

كانت إيرلندا الشمالية محكومة بموجب أحكام ("قانون إيرلندا الشمالية لعام 1920")، الذي نُظمّ على أساسه السلطة القضائية والسلطة المدنية وفي عام 1972، أصدرت بريطانيا قانون "الأحكام المؤقتة لإيرلندا الشمالية" عطلت بموجبه صلاحيات حكومة إيرلندا الشمالية وعطل برلمان ستورمونت، ونقلت السلطة التنفيذية بالمقاطعات الستة إلى وزير شؤون إيرلندا الشمالية بحكومة المملكة المتحدة.(Hadfied, 1989, p. 45)

كما نُقلتِ سلطات التشريع إلى الوزير المختص الذي يصدر القوانين على شكل قرارات بناءً على توصية "المجلس الخاص" وعن طريقه، وتعرف هذه الطريقة في النظام الدستوري البريطاني باسم (Order in Council) وفي سنة 1973، صدر "دستور جديد" لإيرلندا الشمالية بموجب قانون دستور إيرلندا الشمالية، نصّ على "عملية تفويض السلطة" إلى مجلس تشريعي وهيئة تنفيذية تقوم على أساس المشاركة في السلطة بين البروتستانت والكاثوليك(enwikpedia، 1973)

وفي كانون الأول 1973، عقد مؤتمر سانننغ دايل Sunningdayal، بين زعماء الأحزاب المشاركة في المجلس التنفيذي القائم على أساس مبدأ مشاركة السلطة، وعدد من وزراء المملكة المتحدة ووزراء جمهورية إيرلندا، واتفق في المؤتمر على إنشاء "مجلس إيرلندا" Council of Iraland، والاعتراف بمطالب الكاثوليك. وعملًا على تهدئة مخاوف البروتستانت، تعهدت كل من بريطانيا وجمهورية إيرلندا بضمان استمرار الوضع الخاص بإيرلندا الشمالية (سلمان، 2011، الصفحات 115-142) غير أن المجلس عُطِلّ واندثر بانهيار المجلس التنفيذي، ونظام مشاركة السلطة كله، وعادت السلطة التنفيذية من جديد إلى وزير شؤون إيرلندا الشمالية بالوزارة البريطانية، وظل الوزير هو من يمارس سلطات الهيئة التنفيذية، فيما يتعلق بالمقاطعات الستة.(سلمان، 2011، الصفحات 115-142)

وعلى أثر انهيار المجلس التنفيذي في 28 أيار 1974، وجدت بريطانيا نفسها بمواجهة من جديد، بضرورة البحث عن مخرج من مأزق الحكم المباشر من خلال دستور لا ينهار خلال بضعة أشهر.

وعلى أثر ذلك أضاف وزير شؤون إيرلندا الشمالية ميرلين ريس Merlyn Reece (5 آذار 1974-10 أيلول 1976) مبدأ جديد إلى المبادئ التي قامت عليها السياسة البريطانية تجاه إيرلندا الشمالية، وهو مبدأ تقرير المصير، بإلقاء المسؤولية للبحث عن مخرج لإيرلندا الشمالية على عاتق إيرلندا الشمالية نفسها، في إطار خطوط عامة توضع لها، وقد وجد وزير إيرلندا الشمالية في قانون إيرلندا الشمالية الذي صدر في سنة 1974 الحل، والذي نص على عقد مؤتمر دستوري مؤلف من (78) عضوًا لوضع مخطط واضح يتم بموجبه تفويض السلطة في إيرلندا الشمالية، وبعد ستة أشهر من المداولات والنقاش المحتدم، قدّم المؤتمر إلى برلمان ويستمنستر تقريرًا يُعد بمثابة إعلان رفض من جانب البروتستانت لأي حل يقوم على مفهوم مشاركة السلطة، إذ صوّت (42) من أعضاء المؤتمر البالغ عددهم (78) ضد مشاركة السلطة. وبذلك رجعت الأمور إلى سابق عهدها في ظل برلمان ويستمنستر وهو الذي يحكم إيرلندا الشمالية بنحو مباشر. (Mcevoy, 2008, p. 30)

النشاط السياسي والعسكري للجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRAفي ظل الحكم البريطاني المباشر 1972 - 1989

تبنى الجيش الجمهوري الإيرلندي استراتيجية عرفت بـ "الحرب الطويلة" تعتمد على استمرار العمليات المسلحة بقصد استنزاف الحكومة البريطانية نتيجة التكاليف السياسية والعسكرية والمالية للبقاء في إيرلندا الشمالية. وقد فشلت المحاولة الأولى لوقف إطلاق في عام 1972، بعد أن رفض الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRA، أي تسوية لا تتضمن انسحابًا للقوات البريطانية من إيرلندا الشمالية، وإطلاق سراح السجناء الجمهوريين(سلمان، 2011، صفحة 185) إلا أنه وافق على هدنة مؤقتة امتدت من 22 كانون الأول 1974 وحتى 2 كانون الثاني 1975، بعد أن اعتقد أن البريطانيين يستعدون لمغادرة إيرلندا الشمالية، فدخل المجلس الحربي للجيش الجمهوري الإيرلندي في محادثات مع رجال دين بروتستانت في فيكلVichal وتم الاتفاق على الهدنة أعلاه إلا أن أربعة انفجارات في لندن ومانشيستر أدت إلى إصابة (19) شخصا أنهت الهدنة. (O'Brien, 1993, pp. 170-171)

فيما بعد في 22 أيلول 1975، أجريت محادثات بين الجانبين البريطاني والجيش الجمهوري الإيرلندي، عرض فيها الأخير وقفا دائما لإطلاق النار وصولًا إلى حالة السلم وإنهاء العنف والانخراط بالعمل السياسي،

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

على أن تسحب بريطانيا قواتها من إيرلندا الشمالية، تزامن ذلك مع محادثات أخرى أجراها الوزير البريطاني لشؤون إيرلندا الشمالية ميرلين ريس Merlyn Reess مع جمعية الدفاع عن الستر UDA وقوة متطوعي الستر UVF وخلال تلك الفترة لم تصدر الحكومة البريطانية، أي مذكرات اعتقال، كما أن الملاحقات ومداهمة منازل أعضاء الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA قد تراجعت بنحو ملحوظ. (O'Brien, 1993, pp. 170-171)

انهارت الهدنة على أثر قيام القوات البروتستانتية شبه العسكرية الموالية لحملة عنف، قُتل فيها عدد كبير من الكاثوليك فضلًا عن رفض حكومة دبلن على لسان وزير خارجيتها فيتز جيرالد Fitz Gerald انسحاب القوات البريطانية ووصفهُ بأنه : "لم يكن إجراءً سياسيًا ويجب التفكير فيه، إذ إن مثل هذا الانسحاب قد يؤدي إلى فراغ أمني وفوضى مما يجعل الوضع أكثر تعقيدًا".(Fitz Gerald, 2006, pp. 141-147)

من جانب آخر انتقد القائد الأبرز للجيش الجمهوري الإيرلندي IRA جيري آدامز Jerry Iadms، وقف إطلاق النار وعدّه كارثيًا، إذ أدى ذلك إلى تغلغل البريطانيين واعتقال عدد من النشطاء الجمهوريين، وتفكك في الانضباط داخل التنظيم فضلًا عن صراع داخلي مع الجمهوريين في الجيش الجمهوري الإيرلندي الرسمي. (Bishop & Mallie, 1988, p. 233)

وردًا على مقتل أحد أبرز قادة دايثي أو كانايل Daythi Ochangal قامت مجموعة من أفراده قادة الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA الذين أطلقوا على أنفسهم "قوة الحركات الجمهورية" Republican Achion Force وهي اسم مستعار لقوة الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRA بقتل عشرة عمال بروتستانت في كنغ سميل King Smyal الواقعة في منطقة أرماغ Armagh، وكرد فعل قام وزير الدولة لشؤون إيرلندا الشمالية ميرلين ريس بإعلان التعبئة لأفراد خدمة الطيران الخاصة Special Air Service(SAS)، وانتشارها في المنطقة الجنوبية من أرماغ بينما عمل الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA، على الاستهداف الممنهج للشخصيات البارزة كالسفير البريطاني في جمهورية إيرلندا كريستوفر ايوارت بيغز Chartsitopher Ewart Biggs. بقنبلة زرعت في دبلن في تموز 1976، والمدير البريطاني لمعمل دوبرنت فاكتوري Dupont Factory في لندنديري Londonderry جيفري اغايت Jeppery Agate في 2 شباط 1977. فضلًا عن عمليات القبض والتفجير والاغتيال التي استهدفت شرطة الستر الملكية RUC ومنظمة الدفاع عن الستر UDA، كما تبنى الـ IRA عملية اغتيال ابن عم الملكة اللورد لويس مونت باتين Lord Louis Mount Batten مع حفيده البالغ من العمر (14) عامًا مع سيدة أخرى، وشخص آخر يبلغ من العمر (17) عامًا في تفجير في مقاطعة سليغو. وفي نفس اليوم شن الجيش الجمهوري الإيرلنديIRA هجمات على مقاطعة داونDawn قُتل فيها (18) بريطانيًا واستمرت هجمات الـ IRA إذ قُتِل (12) شخص بروتستاني وجُرح (23) آخرين في تفجير قنبلة في فندق لامون هاوس أوتيل Lamon How Hotel في مقاطعة داون. (O'Malley, 1983, p. 328)

وفي عام 1977، أصدر الـجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقتPIRA، الكتاب الأخضر الثاني الذي حدد فيه أهدافه الاستراتيجية بما يلي:

1. إجبار القوات البريطانية المتمثلة بشرطة الستر الملكية RUC وفوج دفاع الستر UDA على الانسحاب من خلال قتل وإصابة أكبر عدد منهم في إطار تطبيق حرب استنزاف.
2. ضرب المصالح الاقتصادية والمادية بهدف عرقلة الاستثمار وجعلها غير مسجلة وجعلها هدفًا للتفجيرات.
3. إخضاع المقاطعات الإيرلندية الستة للحكم العسكري.
4. القيام بحملات دعائية محلية ودولية بغية الحصول على الدعم المادي والعسكري لتحقيق الأهداف.
5. كشف وملاحقة الجواسيس والمتواطئين ضد العمليات التحررية للجيش الجمهوري الإيرلندي IRA . (CAIN)

ويرى المجلس العسكري المؤقت للـ IRA بأن واجبه الأخلاقي يُحتّم عليه الالتزام بأهدافه السياسية والعسكرية. ويعد نفسه الممثل الحقيقي للبرلماني الإيرلندي الدايل ايريان Dail Eirean المطالب بالسلطة

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

والسيادة على كامل إيرلندا بحريًا وجويًا واقتصاديًا وسياسيًا وبموجب هذا الإيمان، "فإن الالتزام الأخلاقي يحتم على جميع الإيرلنديين رجالًا ونساءً الانخراط في الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA وبأنه الممثل الشرعي للجمهورية الإيرلندية"، واستخف بالدور الذي تقوم به المجالس النيابية والبرلمانية التي تتحدث باسم المواطنين الإيرلنديين ووصفها بأنها "غير شرعية تتحكم بها قوى خارجية وأنها أداة المستعمر لتحقيق مصالحه"، ويرى الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA بأنه "ينفذ أوامر حكومة الجمهورية الإيرلندية التي وصفها بالشرعية والقانونية"، وقد أعطى الكتاب الأخضر الـIRA تخويلًا بالتصدي لقوات الاحتلال ومن يقف معه "وعدَّ ذلك" واجبًا أخلاقيًا مفروض على جميع متطوعي الـ IRA لتنفيذ التوجيهات العسكرية التي تصدرها الحكومة الشرعية ضد القوات البريطانية المحتلة"، كما عدَّ شرطة الستر الملكية RUC وجيش الدولة الحر FSA وفوج دفاع الستر UDR قوات غير شرعية وغير مقبولة سياسيًا".(O'Malley, 1983, p. 288)

أوضح الـ IRA بأن هدفه " إقامة جمهورية ديمقراطية اشتراكية " ويرى بأن الحملة التي شنها مجلس عمال الستر UWC مهددًا بالعصيان المدني ودعوته للإضراب في 15 آيار 1974، أجبرت الحكومة البريطانية على إجراء المفاوضات بينها وبين مجلس عمال الستر UWC وتغيير سياستها في إيرلندا الشمالية. (O'Malley, 1983, p. 288)

ونبهت إلى أن إيرلندا الشمالية "لن تصمد اقتصاديًا ودعت البروتستانت الموالين إلى مد جسور الثقة والتعاون مع الـ IRA ومجلس عمال الستر UWC للعبور إلى بر الأمان" . (O'Brien, 1993, p. 101)

فيما أكدت صحيفة Anphoblacht الناطقة باسم الجيش الجمهوري الإيرلندي على "قرب تحقيق الأهداف التي ناضل من أجلها الجمهوريون في استقلال إيرلندا الشمالية عن بريطانيا، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الروح القومية الإيرلندية في إيرلندا الشمالية نفسها". (anphoblacht, 1974)

تزامنًا مع ذلك ظهرت العديد من المنظمات الجمهورية المتطرفة والمرتبطة بـ IRA، على أثر انشقاق في حزب الشين فين SF، بلغ عدد المنشقين (700) عضو يقودهم سيموس كوسيتلو Seamus Costello، وانبثق من هذه المجموعة تشكيل حزب جديد هو جيش التحرير الوطني الإيرلندي INLA Irish National Liberation Army الذي قام باغتيال الناطق الرسمي لحزب المحافظين البريطاني في إيرلندا الشمالية آيري نيفAirey Neave بتفجير قنبلة في موقف للسيارات بمجلس العموم البريطاني في 30 آذار 1979، كما قام بقتل ثلاثة أساقفة وجرح سبعة آخرين في كنيسة قلعة بونتي Ponte Costal في مقاطعة أرماغ في تشرين الثاني 1983. (Holland & Mcdonald, 1994, p. 94)

اتبع IRA نظامًا قديمًا معروفًا لدى القوات البريطانية وشرطة الستر الملكية RUC اتسمت هيكليته بعدم كفاءة قادته وألويته وسراياه، وقد حث تقرير هيئة الأركان الحربية، للجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRA على ضرورة تدريب أفراده من خلال إلقاء محاضرات من قبل ضباط متخصصين حول تمكن أفراده من الرد على عمليات الاستجواب ونزع الاعترافات، فيما أكدّ التقرير أيضًا على الاستعداد "للصراع المسلح الطويل الأمد" من خلال تشكيل خلايا قتالية صغيرة، تتألف من أربعة أشخاص بشكل منفصل، بحيث إذا تم إلقاء القبض على أحداها لا يمكن التوصل إلى بقية أفراد الجيش، ويكون ذلك بحل الأفواج والسرايا الحالية، وتشكيل خلايا جديدة متخصصة بالاستخبارات وأخرى بالقناصة وأخرى للتفجيرات وعمليات السطو، ويكون عمل هذه الخلايا خارج مناطقها، من أجل التشويش على الاستخبارات البريطانية، وأوصى التقرير بأن يقوم الجناح السياسي للـ IRA الشين فين SF بالعمل على تشخيص المشاكل السياسية والاقتصادية التي " تضر بمصالح المواطنين " وأن تكون لديه أذرع استخباراتية داخل المنظمات الأخرى، لكسب الدعم والتأييد مع الحركة الجمهورية.(Googn, 1995, pp. 578-581)(Englis, 2003, pp. 145-147)

على الرغم مما ورد في التقرير أعلاه، إلا أن السياسة التي أتبعها وزير إيرلندا الشمالية روي مايسون Roy Mason (10 أيلول 1976-4 آيار 1979)، تمكنت من إلحاق الهزيمة بالحركة الجمهورية بعد تطبيق سياسة أمنية، للحد من الأنشطة الإرهابية التي ارتكبها الـPIRA نهاية السبعينيات وإلقاء القبض على عدد من المشتبة بهم وأدلائهم باعترافات مكنّت القوات الأمنية من السيطرة على بعض العمليات الإرهابية قبل تنفيذها، الأمر الذي أكدَّ مدى فاعلية وكفاءة السياسة الأمنية التي أتبعها روي مايسون في ملاحقة عناصر الـ PIRA

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

واعتقالهم، وانتزاع الاعترافات منهم، مما أكدَّ عدم تهيئة عناصر الـ PIRA من الناحية النفسية. (Englis, 2003, pp. 150-153)

ومن الجدير بالذكر فإن العمليات المسلحة التي قام بها الـ PIRA، لم تقتصر على قتل البروتستانت فقط، وإنما شملت أيضًا عدد من المدنيين الكاثوليك، إذ بلغ عددهم (173) شخص، وهذا الرقم أعلى من الأرقام التي قتلت على يد الأجهزة الأمنية.(Sutton, 1994, p. 149)

وفي أثناء فترة الاضطرابات من عام (1980 – 1990)، بلغت نسبة الكاثوليك الذين قتلوا على يد القوات البريطانية (10%) بينما قتل (2%) منهم من قبل الـRUC و(3%) من قبل الـUDR ، أما الـ IRA فقد كان مسؤولًا عن مقتل أكثر من (2859) شخص أي بنسبة (70%) من ضحايا العنف الطائفي والسياسي. (Sutton, 1994, p. 150)

الإجراءات الأمنية والعسكرية البريطانية لمواجهة العنف في إيرلندا الشمالية (1972 – 1989) :

اتسمت سياسات الحكومة البريطانية المتعاقبة "بالثبات الاستراتيجي" في اعترافها ببعد سياسي للعنف، لكنها اعتبرت أعمال العنف أيضًا سلوكًا إجراميًا. وأعُيدَّ تطبيق الاعتقال بدون محاكمة في إيرلندا الشمالية عام 1971 للمرة (Cunningham, 2001, p. 155)

كما كان للقيادة العامة لإيرلندا الشمالية Headquartes Northern Ireland (HQNI) دورًا مهمًا من خلال تنسيق وتوجيه العمليات العسكرية في إيرلندا الشمالية بعد أن أصبحت السلطة الأمنية العليا في الإقليم، بعد تصاعد العنف في عام 1972، ولاسيما بعد الأحد الدامي وقرار الحكومة البريطانية بتعليق الحكم الذاتي وإلحاقها بحكومة ويستمنستر، ومن هنا تولت القيادة العامة لإيرلندا الشمالية HQNI قيادة الدور الأمني والعسكري وأصبحت المسؤولة عن العمليات العسكرية بالتنسيق مع وزارة الدفاع البريطانية.وقد سعت الحكومة العمالية برئاسة هارولد ويلسون (4 آذار 1974 – 5 نيسان 1976) إلى تقليص وجود الجيش في إيرلندا الشمالية وإعطاء الأولوية إلى شرطة الستر الملكية (RUC) من خلال سياسة عرفت بالأسترة. كما دعمت فوج دفاع الستر (UDR) المجند محليًا للقيام بواجب الأمن.(Edward, 2011, p. 46)

ومنذ ربيع 1974، أصبح دور الجيش متمثل بـ" مساعدة السلطات المدنية " إذ أعلن وزير الدولة لشؤون إيرلندا الشمالية ميرلين ريس عن نيته إعادة مبدأ أولوية الشرطة وزيادة حجم شرطة الستر الملكية RUC وإعادة الجيش إلى دوره الدستوري في مساعدة السلطة المدنية.(Edward, 2011, p. 46)

تضمنت حزمة الإصلاحات –كما ورد في اتفاقية سانتخ دايلsunning dayal 1973، أيضًا بإلغاء الاحتجاز بدون محاكمة، الأمر الذي يعد عاملًا رئيسيًا في زيادة الدعم للجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت PIRA.(Hughes, 2013, p. 47)

إنّ عملية تقليص دور الجيش البريطاني في إيرلندا الشمالية وجدت تأييدًا من وزارة الدفاع البريطانية، لأن التزام الجيش في إيرلندا الشمالية كان يشكل عبئًا ماليًا ولوجستيًا كبيرًا، على الرغم من أهميته في درء الخطر عن إيرلندا الشمالية باعتراف ميرلين ريس نفسه إذ صرح بأنه "لولا القوات البريطانية في إيرلندا الشمالية لكانت هناك حرب أهلية" مما يعزز دور الجيش البريطاني في حفظ النظام في إيرلندا الشمالية. (BBC Television panorama 8. 10PM, 1974)

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لتهدئة الأوضاع في إيرلندا الشمالية، دخلت الحكومة في مفاوضات مع الجيش الجمهوري الإيرلندي لإنهاء العنف والسماح لها بتقليص وجودها السياسي والعسكري في إيرلندا الشمالية وهو ما تمخض عنه إعلان الهدنة التي لم تستمر طويلًا (كانون الأول 1974 – كانون الثاني 1975)، وجاء هذا الأمر تزامنًا مع دعم شرطة الستر الملكية RUC.(Edward, 2011, pp. 175-176)

فضلًا عن لجنة غارديز التي أنشئت لمراجعة التشريعات الأمنية والتركيز على الحريات المدنية وحقوق الإنسان، أوصت بضرورة إنهاء التدابير الطارئة مثل الاحتجاز ووضع الفئة الخاصة للسجناء شبه العسكريين، كما أوصت بإعطاء المحاكم الجنائية الأولوية في ملاحقة العنف الإرهابي وصنفت التصنيف الجنائي لمعاملة العنف شبه العسكري كأعمال إجرامية وحينئذٍ تجريد مرتكبيها من الشرعية.(Gearson, 2022, p. 48)

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

استمر مكتب إيرلندا الشمالية NIOبتعزيز سياسة أولوية الشرطة التي تهدف إلى تقويض دعم PIRA المؤقت بين السكان الكاثوليك وأكدّ ميرلين ريس على أن "الجيش الجمهوري المؤقت يشكل التهديد الأمني الرئيسي وأن شرطة الستر الملكية غير قادرة على مواجهتهم بفعالية مشددًا على أن : "تطبيق الاحتجاز ضروري لتقديم أعضاء الجيش الجمهوري المؤقت إلى العدالة". (Rees M. , 1977)

في عام 1976 اجتاحت موجة من العنف الطائفي الموالي والجمهوري إيرلندا الشمالية، مما دفع رئيس الوزراء هارولد ويلسون إلى المطالبة برد عسكري قوي، لإظهار أن الحكومة تتخذ إجراءات، وبعد النظر في عدة اقتراحات اقترح هارولد ويلسون نشر قوات إضافية (كتيبة وأسس الحربة) ونشر علني لقوات الخدمة الجوية الخاصة (SAS) في منطقة أرماغ، وأصبح من الواضح أن منطقة الحدود كان لها أولوية عالية لدى الحكومة، بعد أن أحست بخطر الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت (PIRA) هناك، وأنه يخطط لهجماته في جمهورية إيرلندا، ويلجأ إليها بعد تنفيذها. (Aveyard, 2010, pp. 92-93)

وبناءً على ذلك تم نشر وحدة القوات الخاصة SAS في كانون الثاني 1976 بضغط من رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون جنوب ارماغ، بعد حدوث سلسلة من القتل الطائفي، وإغلاق الحدود جزئيًا وأصبح تأمين منطقة الحدود أولوية عالية للحكومة وتمت لضغط مباشر من رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون ثم نشر 11 فردًا من المكلفين بالدوريات والمراقبة، بعد حدوث سلسلة من عمليات القتل الطائفي. إلا أن هذا القرار اعترض عليه الجيش البريطاني (الجيش الأخضر)، الذي كان يعد المنطقة منطقته ولم يكن راغبًا في أن يشارك نشاطه الاستخباري ومعلوماته الاستخبارية مع وحدة القوات الخاصة.(The National Archives, 1975)

شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة السير جون بورون John Borun لتقييم الوضع الأمني في إيرلندا الشمالية واقتراح مساعد استرتيجي بديل، في ظل تزايد العنف بفشل الأسلوب العسكري وحدهُ في احتواء العنف، وقد صدر عن هذه اللجنة تقرير بعنوان "الطريق إلى الأمام" والذي مَثلَ تحولّ في السياسة الأمنية البريطانية، من خلال الدعوة إلى تعزيز أولوية الشرطة على حساب الدور العسكري التقليدي، وقد تضمن التقرير توصيات بزيادة حجم شرطة الستر الملكية RUC واحتياطها، وإنشاء فرق شرطية متخصصة، والعمل على ضمان أن تثبت الشرطة حيادها وتكون مقبولة من قبل المجتمعين الكاثوليكي والبروتستانتي إلا أن هذه المقترحات واجهت معارضة أو تحفظًا حيال ذلك، إذ تردد قائد القوات البرطانية في إيرلندا الشمالية الجنرال ديفيد هاملس (Sir Daivd House) في قبول تقليص دور الجيش إلى مهام دفاعية وإنهاء الاحتجاز، وتعهد على الأقل ظاهريًا بدعم أولوية الشرطة، وبدا أنه يقبل العودة إلى السياسة الأمنية ورفض الاعتماد على الشرطة وتقليل الاعتماد على الجيش. إذ تردد وتعهد ظاهريًا بدعم أولوية الشرطة، وبالفعل تم زيادة حجم شرطة إيرلندا الشمالية بين عامي 1974 – 1980 فقد زاد أفراد RUC من حوالي (4.500) إلى (7000).

أما قوة UDR، فقد زاد عدد المتفرغين في فوج الدفاع الأستري UDR في عام 1974 وكان (12,4%) فقط منهم متفرغين، وبحلول عام 1980 أصبح أكثر من ثلث أعضاء UDR متفرغين على الرغم من توسعها، وتم منع UDR من تولي مهام الاضطرابات المدنية، واستبعدت من العمل في المناطق الجمهورية الصعبة في بلفاست ولندن ديري، واقتصرت في الغالب على الدوريات وعمليات التفتيش ومهام الحراسة.

لقد كان مكتب إيرلندا الشمالية (NIO) قلقًا من توسع دور UDR، التي كانت في الغالب بروتستانتية، لأن ذلك من شأنه أن يؤجج التوترات داخل الطائفة الكاثوليكية.

أما بالنسبة للقوات النظامية فقد انخفض عدد القوات البريطانية النظامية بين عامي (1974 – 1980) من حوالي (16,000) إلى (12,000).

وعندما أصبح روي مايسون في أيلول 1976 وزيرًا لإيرلندا الشمالية خلفًا لميرلين ريس، تبنى سياسة تهدف إلى خلق إطار سياسي يعيد السلام والاستقرار إلى إيرلندا الشمالية.كما قام بتفعيل سياسة الطريق إلى الأمام " وركز على مواجهة المنظمات شبه العسكرية إلى جانب توفير فرص التنمية الاقتصادية كجزء أساسي من نهجه.

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

كما أشار على وزير الدفاع البريطاني الجديد، إلى العمل على زيادة عدد قوات الأمن الخاصة مثل SAS وذلك للحاجة إلى المزيد من العمليات السرية.

لقد تم تكريس سياسة أولوية الشرطة رسميًا في 12 كانون الثاني 1977، عندما وقع السير كينيث نيومان Kenyth Newman رئيس شرطة إيرلندا الشمالية RUC والجنرال هاوس توجيهًا يضع RUC في صدارة العمليات الأمنية وبموجب هذا الإطار، كان وزير إيرلندا الشمالية "مسؤولًا عن تحديد السياسة الأمنية في إيرلندا الشمالية وكان على RUC، أن "تكون معنية بالكامل" بعمليات الجيش أي أن تصبح الشرطة مسؤولة عن قيادة العمليات الأمنية بينما صار الجيش تابعًا لها في تنفيذ المهام مثل الدوريات ونقاط التفتيش والاعتقالات، مما أعاد ضبط العلاقة بين الأجهزة الأمنية، وأعاد الطابع المدني للرد على العنف السياسي. أي أن تتفق على وتيرة وتكليف دوريات الجيش ونقاط تفتيش المركبات، ويطلب الجيش أذنًا من الشرطة في تفتيش المنازل والتحقق من الهويات والاعتقالات. (Aveyard, 2010, pp. 95-96)

أصدرت وزارة الدفاع تعليمات تسلط الضوء على تقليص دور القائد العام الأمني، مع تعديل لقبه من مدير العمليات إلى مدير العمليات العسكرية، في إشارة إلى انسحاب الجيش من إدارة الشؤون الأمنية المباشرة وأصبحت السياسة الأمنية تركز بقوة على التعامل مع الجماعات المسلحة كمنظمات إرهابية، ومعالجة أعمال العنف السياسي من خلال نهج العدالة الجنائية بفصل "الإرهابيين". عن حاضنتهم الشعبية.وقد أدى ذلك إلى التحسن في قدرات جمع المعلومات وتحليلها واستغلالها عملياتيًا على حساب الاعتماد على الانتشار.(Aveyard, 2010, pp. 96-97)

حاولت الحكومات البريطانية المتعاقبة الحدّ من استمرار العنف الطائفي وتهدئة الصراع السياسي في إيرلندا الشمالية من خلال تطوير إجراءاتها الأمنية بناءً على أهداف محددة وأعلنت سياستها الأمنية الجديدة، فقد اعتقدت أن أفضل طريقة لمواجهة الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA هو نصب الكمائن لمقاتليه من حين إلى آخر(Low, 1987, p. 130) إذ يعد العنف الذي مارسه الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA هو الأوسع مقارنة بما قامت به القوات الجوية الخاصة البريطانية SASفي إيرلندا الشمالية، فعلى الرغم من قيام الأخيرة بقتل سبعة من أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA وثلاثة آخرين من المدنيين في كمين عام 1976، إلا أنها توقفت بعد ذلك عن نصب الكمائن ولمدة خمس سنوات لغاية ك1 1983، إذ لم يقتل بعد ذلك أي من أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA لغاية 1980 سوى شخص واحد على أيدي الجيش البريطاني في إيرلندا الشمالية(Low, 1987, p. 82)، لكن القوات الجوية الخاصة البريطانية SAS عادت إلى ممارسة مهامها بنصب الكمائن لاستهداف الجيش الجمهوري الإيرلندي، وتمكنت خلال الفترة المحصورة بين الأعوام 1983 – 1987 من قتل عشرين شخصًا من أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي (وحدة الاستطلاع الخاصة) على يد الفرقة الاستخبارية الرابعة عشر، كما نصبت في لوغال Lougall في ارماغ أبرز كمين عام 1987 تمكنوا من خلاله قتل (8) من أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي عند قيامه بالهجوم على مركز شرطة هناك. (Murray, 1990, p. 381)

واستخدمت القوات البريطانية مطلع الثمانينات الرصاصات البلاستيكية التي كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى إصابات مميتة من قبل أفراد شرطة الستر الملكية RUC ، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة حول دوافع استخدام هذه السياسة التي قام بها ضباط من شرطة الستر الملكية RUC، مُدعيّن أن القوات الأمنية تتبع هذه السياسة صوّب لقتل من قبل RUC" والتي أدت بعد إجراء تحقيقات في هذا الشأن إلى اصدار إجراءات تأديبية بحق عشرين ضابط من ضباط شرطة الستر الملكيةRUC وإلى طرد رئيس شرطة مانشستر Manchester جون ستالكير John Stalker ليتبين فيما بعد أن هذه الأوامر لا أساس لها من الصحة.(Murray, 1990, p. 381)

فضلّت القوات البريطانية استخدام الاستخبارات واللجوء إلى المخبرين السريين وعمليات المراقبة الألكترونية في إحباط هجمات الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA، والاستعانة بقوات خاصة، فتقوم بنصب الكمائن لقوات الجيش الجمهوري الإيرلندي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجيش البريطاني لم يساهم في اعتراض أو قتل IRA إلاّ ما ندر.(Human Rights watch, 1997)

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

ومن الواضح أنه في العام 1989 كان هناك تواطئًا من قبل أفراد شرطة الستر الملكية RUC لصالح قوات الميليشيات الاتحادية الموالية من خلال تسريب وثائق القوى الأمنية لصالح تلك الميليشيات، إلّا أن التحقيقات التي قام بها نائب رئيس شرطة كامبرج شاير جون ستيفن John steven أثبتت أن هذا التواطئ كان موجودا فعليًا ولكنه انحصر بفئة قليلة من أفراد القوى الأمنية ولم يشكل خطرًا كبيرًا، وأنه بدلًا من توجيه اللوم إلى شرطة الستر الملكية RUC، يجب أن يوجه الانتقاد إلى فوج دفاع الستر UDR(Hamilton & Moore, 1995, pp. 191-192). الذي كان ينظر إليه على أنه قوة طائفية غير نظامية جندت في صفوفها كاثوليك ، بلغت نسبتهم (18%)، إلا أنها تراجعت إلى (3%) خلال الثمانينات بسبب التهديدات الأمنية الكبيرة التي واجهها الكاثوليك المنتمين إليها، وبسبب انعدام الثقة بها من قبل أبناء المجتمع الكاثوليكي (Hamilton & Moore, 1995, pp. 191-192). وقد أدمُجت قوات فوج دفاع الستر مع القوات المكلية الجوالة البريطانية لتشكيل الكتيبة الإيرلندية الملكية، وتألفت من (900) مقاتل لتشكل فوج الخدمات العامة لتنفيذ المهام الخارجية، وسبعة أفواج للخدمات الداخلية تتألف من ستة آلاف مقاتل لتنفيذ المهام داخل إيرلندا الشمالية (Hamilton & Moore, 1995, pp. 191-192).

لقد كان فوج دفاع الستر UDR من الأهداف البارزة للاغتيال لدى مخططي هجمات الاغتيال للجيش الجمهوري الإيرلندي IRA، وقد قتل (159) فردًا منها حتى عام 1986، كان أغلب أفرادها من البروتستانت، لذلك عدَّ البروتستانت الهجوم عليها من قبل الكاثوليك هجومًا مقصودًا لقتل البروتستانت.

بلغ عدد فوج دفاع الستر UDR (40,000) مقاتل من النساء والرجال يجمعهم حب الوطن و الملكة، فضلًا عن المصالح المادية. وقد عدَّ البروتستانت أن الهجمات على فوج دفاع الستر UDR هي تطهير عرقي على اعتبار أن معظم أفرادها من البروتستانت(Culk, 1995, p. 120).

استهدف الجيش الجمهوري الإيرلندي قوات فوج دفاع الستر UDR، ولم يكن يميز بينها وبين الجيش البريطاني، وقد برر دايثي أو كانايل DAithi Oconail هذه الحقيقة حين قال: " إن فوج دفاع الستر وشرطة الستر الملكية هم أفراد القوات الملكية التي ساهمت في الحرب القمعية، وعدّ أن كل من يرتدي الزي العسكري الخاص بالقوات البريطانية هو هدف شرعي بصرف النظر عن معتقداته الدينية سواء كان بروتستانتيًا أم كاثوليكيًا.

استهدف الجيش الجمهوري الإيرلندي IRA أبناء أفراد الأسر في المناطق الحدودية الذين يعملون في الزراعة وأصحاب المزارع من أجل أرغام الأسر البروتستانيتة على الرحيل ومن ثم الاستيلاء على ممتلكاتهم.(Culk, 1995, p. 121)

وبذلك نرى أن النشاط العسكري للجيش الجمهوري الإيرلندي لم يكن موجهًا فقط ضد القوات البريطانية ، أو المؤسسات الأمنية فقط بل اتخذ بعدًا اجتماعيًا خطيرًا باستهدافه للأسر البروستانتية في المناطق الحدودية، فعمليات القتل والتهديد والابتزاز التي مورست ضد هذه الفئة لإرغامها على الهجرة، تمهيدًا لإعادة رسم الخريطة السكانية بما يخدم النفوذ القومي الكاثوليكي في تلك المناطق، وتحول الصراع من مواجهة عسكرية وسياسية إلى نزاع مجتمعي عمّقَ الانقسام الطائفي ورسخ الكراهية بين المكونين، تاركًا إرثًا مؤلمًا من الانقسامات في النسيج الاجتماعي لإيرلندا الشمالية.

الخاتمة:

1. في سياق النزاع في إيرلندا الشمالية، فشل البريطانيون وصناع القرار السياسي في احتواء تصاعد التوترات السياسية والطائفية، التي تحولت تدريجيًا إلى صراعات مسلحة بين الأطراف البروتستانتية والكاثوليكية. وقد تعزز هذا الوضع نتيجة نشوء حركات مسلحة ووحدات قتالية نشطة على مدى عقدين من الزمن. اعتبرت السلطات البريطانية منذ البداية قضية إيرلندا الشمالية قضية تتعلق بالقانون والنظام، وعدت أي معارضة

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 50, No. 114, PP.1-14
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد 50، العدد 114، ص 1-14
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

للسلطة أو محاولات لتغيير الواقع السياسي أعمالًا غير قانونية تهدد الاستقرار العام، ثم كان من مسؤولية الشرطة وأجهزة الأمن التعامل معها بشكل مباشر

2. شهد جيش الجمهور الإيرلندي المؤقت (IRA) نشاطًا مكثفًا في تنفيذ عمليات عسكرية وهجومية ضد المجتمع البروتستانتي، وذلك بعد رفض السياسيين البريطانيين كافة المقترحات الرامية إلى حل الأزمة، سواء عبر طمأنة البروتستانت، أو تقديم الدعم للكاثوليك، أو الالتزام بالمساهمة في فرض القانون والنظام باستخدام الجيش

3. بعد فشل السياسة البريطانية في فرض القانون والنظام، قامت الحكومة بإطلاق مبادرة مشاركة السلطة، إلا أن هذه المبادرة انهارت تحت وطأة إضراب العمال البروتستانتي ودعم الميليشيات المسلحة لها. وللتخفيف من الانقسامات الطائفية، أعلنت كل من بريطانيا وجمهورية إيرلندا مبدأ مشاركة السلطة، بما في ذلك إدماج البعدين الإيرلنديين في معالجة القضية الإيرلندية، وإنشاء مجلس إيرلندا، وضمان حماية الكاثوليك. ورغم هذه الجهود، فشل المجلس التنفيذي في الاستمرار وانتهى بانهياره في عام 1973، ما يوضح أن السياسة البريطانية لم تكن فعّالة في معالجة جذور النزاع الطائفي والسياسي في إيرلندا الشمالية، وأكدت محدودية قدرة الحلول التوافقية على تحقيق استقرار دائم في بيئة محفوفة بالانقسامات العميقة

4. لم تنجح السياسة البريطانية المتمثلة في إعادة تسليح شرطة أليستر الملكية (RUC) في الحد من العنف، ولاسيما تجاه المجتمع البروتستانتي، نظرًا لأن البروتستانتيين شكّلوا حوالي 87% من أفراد الشرطة وأيضًا من قوات الـ Royal Irish Regiment (RIR). هذا التوزيع الهيكلي أدى إلى أن يكون أفراد هذه الفئة هم الأغلبية المطلقة بين القوات الأمنية، وكان لهم النصيب الأكبر من الخسائر البشرية خلال العمليات العنيفة، مما أبرز محدودية الاستراتيجية البريطانية في فرض الأمن بشكل متوازن على مختلف الأطراف.

5. أدى عدم التزام الموالين البروتستانت بالهدنة التي أبرمتها الحكومة البريطانية مع الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت، وتصرفات فرق القتل الخاصة بهم التي استهدفت عددًا من الكاثوليك، إلى انهيار الاتفاق واستئناف الجيش الجمهوري المؤقت للقتال. وأسفر ذلك عن تصاعد العنف الطائفي والسياسي في إيرلندا الشمالية، مما يعكس محدودية الحلول البريطانية التوافقية ويؤكد أن استقرار المنطقة كان مرهونًا بإيجاد آليات حقيقية للتهدئة والالتزام بالاتفاقيات من جميع الأطراف، وليس بمجرد التدخل العسكري أو الترتيبات المؤقتة لمشاركة السلطة

6. يشكل اغتيال إيري نيف، الناطق الرسمي باسم حزب المحافظين في إيرلندا الشمالية، على يد الجيش الجمهوري الإيرلندي، مؤشرًا خطيرًا على تصاعد وتيرة العنف السياسي في المنطقة. ويبرز هذا الحدث مدى هشاشة الاستقرار السياسي في إيرلندا الشمالية خلال تلك الفترة، ويؤكد أن استمرار الصراع لم يكن مجرد صراع طائفي محلي، بل تطور إلى عنف سياسي ممنهج يهدد العمليات الديمقراطية ويعقّد جهود الحل السلمي.

المراجع

1. *enwikpedia* تم الاسترداد من .Nothern Ireland Assembly Act: (3 ,5 1973). https://en.wikipedia.org/wiki/Northern_Ireland_Assembly_(#(1973
2. Allister, M. I. (1977). *The Northern Ireland social Demoertic and Labour Party.* London: political opposition in adivided society.

ISSN:0258-1086

3. anphoblacht. (1974). Armed struggle and the republican peace strategy. *anphoblacht*.
4. Arthur, P. (2000). *Special relationship: Britain Ireland and the Northe Ireland problem.* Belfast: Black staff Press.
5. Aveyard, S. (2010). *No Solution: The political of Northern Ireland, 1968-1979.* Manchester: Manchester university press.
6. Bishop, P., & Mallie, E. (1988). *The provisional IRA.* London: Penguin.
7. Brain, R. (1995). *The story of the IRA and the Loyalist CeaseFires.* Belfast: Behind the line.
8. British National Archives. (1972). *Confidential annex.*
9. Bruce, s. (1992). *The Red Hand: Protestant Paramilitaries in Northern Ireland.* Oxford: oxford university press.
10. CAIN. (n.d.). *Text of Irish Republican Army (IRA) "Green Book". (Book I and II).*
11. Cross, C. (1969). *The Fall of the British Emprie.* London: Hodder And Stonghton.
12. Culk, A. (1995). *Paralmitaries and Republican and Loyalists.* Dublin.
13. Cunningham, M. (2001). *British government Policy in Northern Ireland, 1969-2000.* Manchester: Manchester university press.
14. Edward, A. (2011). *Northern Ireland troubles: Operation Banner 1969-2007.* Oxford and newyork: Osprey publishing.
15. Englis, R. (2003). *Armed struggle: The History of the IRA.* London: Pan Macmillan.
16. Fitz Gerald, G. (2006). *The 1974-1975 Threat of aBritish with drawal from Northern Ireland* (Vol. 17). Irish studies in international affairs.
17. Fulkener, B. (1978). *Memories of stourmont.* London.
18. Gearson, J. (2022). *operation Banner Military Deployment to northern Ireland, 1969-2007.*
19. Googn, T. (1995). *The tornbles: Ireland's ordeal and seardn of peace 1966-1995.* London: Roberts.
20. Hadfied, B. (1989). *The constitution of Northern Ireland.* Belfast.
21. Hamill, D. (1985). *The Army in Northeru Ireland 1969-1980.* London: big in the Middle.
22. Hamilton, A., & Moore, L. (1995). *Policing adivided Society.* Dublin: publisher if known.
23. Holland, J., & Mcdonald, H. (1994). *INLA-Deadly division.* Dublin: Podbey press.
24. Hughes, M. (2013). *That British way of counter in surgency: 1945-2007.* Routledge: Taylor and Francis Grop.
25. Human Rights watch, .. (1997). *To serve without Favor.* https://www.hrw.org reports/1997uk1.

ISSN:0258-1086

26. Low, N. (1987). *Mastering Modren. World history.* Hongkong: Macmillan Education.
27. Mcevoy, J. (2008). *Sunningdale Agreement and Executive 1973-1974 in the politics of Northern Ireland. Edinburgh.* university press.
28. Murray, R. (1990). *The SAS in Ireland.* Mercier press.
29. O'Brien, B. (1993). *The Long war: The IRA and sinn Fein, 1985 to today.* Dublin: Argus.
30. O'Malley, P. (1983). *The uncivil wars: Ireland today.* Belfast: Black staff.
31. Rees, M. (1977). *Marchg prevention of Terrorism Hansard, commons Debates, vol. 927.* Uk parliament.
32. Rees, M. (1974, 11 11). BBC Television panorama 8. 10PM. (D. Dimbleby, Interviewer)
33. Sutton, M. (1994). *An Index of Deaths from the Conflict in Ireland Belfast: conflict Archive on the Internet (CAIN).* ulster university.
34. The National Archives, T. (1975). *Letter from Major- General D.T. Xoung to J.B. Bourn (GT4/1291).* London: TNA.
35. إحسان الشمري. (2018). *إيرلندا الشمالية: من الصراع إلى النظام.* لندن: دار الحكمة.
36. كفاح كريم، سلمان. (2011). *التطورات الاقتصادية والسياسية في إيرلندا الشمالية (1950-1973).* بغداد: الجامعة المستنصرية كلية التربية.